مداخل تعزيز الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي

Approaches to strengthening the economic role of the algerian customs administratio to achieve economic diversification

كربوش حسينة*
جامعة الجزائر 03 – الجزائر
hassinakerbouche21@gmail.com

فارس فوضيل
جامعة الجزائر 03 – الجزائر
fares.fodhil@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2024/02/25 تاريخ القبول:2024/03/16 تاريخ النشر: 2024/05/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم مداخل تعزيز الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية كمساهم فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي أصبح ضروريا لتنويع مصادر الدخل في ظل التراجع المستمر في الإيرادات المرتبطة بالجباية البترولية، ليصبح بذلك التنويع الاقتصادي عامل استقرار لاسيما في الدول الريعية التي تعتمد في تمويل انفاقها بشكل كبير على مداخيل النفط.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن إدارة الجمارك إنطلاقا من كونها مؤسسة عمومية مكلفة بحماية الاقتصاد الوطني تحصيل الحقوق والرسوم عند الاستيراد والتصدير فضلا عن حماية مكتسبات الدولة من المخاطر المنجرة عن السلوكيات السلبية أو التهديدات الخارجية ذات الطابع الاقتصادي؛ فهي كذلك تعمل على تهيئة وتحيين واستحداث وتكييف أطر عملها لكي تعمل وفق ما تتطلبه التغيرات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي

الكلمات المفتاحية: إدارة الجمارك الجزائرية، تيسير التجارة الخارجية، تمكين جهاز الجمارك، رقمنة إدارة الجمارك، رقابة جمركية ذكية،

تصنيفات JEL: F13، F1.

Abstract:

This study aims to try to identify the most important approaches to strengthening the economic role of the Algerian customs administration as an effective contributor to achieving economic diversification, which has become an obligation to diversify sources of income in light of the continuous decline in revenues related to petroleum collection and in light of the requirements of embodying the policy of trade openness

Through this study, we concluded that the Customs Administration, as a public institution charged with protecting the national economy, collecting rights and fees upon import and export, as well as protecting the state's gains from risks resulting from negative behavior or external threats of an economic nature; It is also working to prepare, modernize, develop and adapt its frameworks in order to work flexibly with developments in the global economic arena.

Keywords: Algerian customs administration, facilitating foreign trade, empowering the customs apparatus, digitizing customs administration, smart customs control.

Jel Classification Codes: F13 ،F1.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

في ظل عمليات التحرير الاقتصادي وحرية تنقل الأشخاص والأموال والتطور التكنولوجي حاصل في وسائل الإعلام والاتصال والنقل يتعاظم الدور الاقتصادي لقطاع الجمارك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يؤديه لحماية ومراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال تطبيق أحكام الرقابة الأمنية والصحية والزراعية والبيئية والإعلامية وغيرها من الأحكام فضلا عن تحصيل الرسوم الجمركية التي تمثل رافدا مهما للدخل الوطني.

لقد ساهمت التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية العالمية في فرض القيام بإصلاحات عميقة لإدارة الجمارك الجزائرية على غرار مختلف مؤسسات الدولة؛ انطلاقا من الفرص والتحديات والتهديدات الخارجية التي ازداد خطرها على الإقليم الجمركي. وفي ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر نحو الحرية الاقتصادية كانت الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي مست كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل تهدف في كل مرة إلى تحريره من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط، حيث ساهمت هذه التغيرات والتحولات وبشكل خاص في التجارة الخارجية في تغيير نمط التسيير بالانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية أي توصيل الخدمات الحكومية للمواطن باستخدام الطرق الالكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية، والانتقال من طرق التقديم التقليدية للخدمات إلى طرق حديثة تيسر الإجراءات وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة فيما بينها ومؤسسات الدولة والمواطن.

ويختلف مفهوم عمل الإدارات الجمركية باختلاف مهامها، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول، حيث نجد أن هذه الإدارات تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي، بصفتها جهات تنفيذية وباعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسات الاقتصادية، فهي تتكفل بتأمين الاحترام الكامل لقوانين المبادلات الخارجية دون أن يشكل ذلك عائقا على حركة السلع عبر الحدود، وذلك عن طريق رفع الاختناق عن الساحات التابعة للمطارات والموانئ والمنافذ البرية لتصبح مناطق عبور وليست مناطق تخزين.

ضمن نفس السياق ونظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي تعالج مصالح الجمارك جميع المعاملات التجارية من وإلى مختلف الدول حيث تساهم هذه المعاملات في تسهيل أو إعاقة عمليات التجارة الخارجية أين يشكل الوقت عاملا اقتصاديا في غاية الأهمية؛ ولإعطاء الإدارات الجمركية مجموعة من الأسس الحديثة والموحدة تجعل الأنظمة الجمركية أكثر بساطة.

1.1. إشكالية البحثية: بناءا على المعطيات السابقة وغيرها تشكلت لدينا إشكالية هذه الدراسة التي نطرحها على النحو التالي:

"ما هي مداخل تعزيز الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية لتحقيق التنويع الاقتصادي؟".

2.1. أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للجمارك في تحقيق مساهمة إيجابية في لتطور الاقتصاد الوطني.

1.3. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على الدور المتنامي لقطاع الجمارك وكذا مساهمته في الاقتصاد الوطني، وعلى مدى استجابة هذا القطاع الحساس وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات التي تشهدها البلاد من جهة وكذلك الساحة الاقتصادية العالمية.

2. الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية

يعد قطاع الجمارك أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الدور الحيوي الذي يؤديه في مسألة الحماية، مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية سواء التقليدية أو الالكترونية، سنحاول من خلال عناصر

هذا المحور تلخيص أهم معالم الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية التي تعمل على الانتقال من الدور التقليدي إلى الدور الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

1.2 تعريف إدارة الجمارك الجزائرية

تعتبر إدارة الجمارك هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية وهي أداة لحماية الاقتصاد الوطني وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، حيث تسهر على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية من وإلى الخارج.

وقد جاء تنظيم الهيكل وفق المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها. حيث تقوم إدارة الجمارك بعدة مسؤوليات من خلال، مظمها المتمثلة في القوانين واللوائح والقرارات التي تعد في حد ذاتها أهدافا للدولة تنشدها بوجود الجهاز الجمركي الخاص بها، وتتمثل هذه المسؤوليات في متابعة حركة السلع والنقل ووسائل النقل والمسافرين سواء في حالة الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي. كما تم استحداث مركز وطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك والمفتشية العامة لمصالح الجمارك وسيرها بموجب نفس المرسوم التنفيذي (المرسوم التنفيذي للجمارك).

تمارس إدارة الجمارك مهامها وأدوارها على كامل الإقليم الوطني من بر وبحر وجو، بيد أن المشرع خص المنطقة الحدودية -باعتبارها منطقة عبور البضائع- بتنظيم خاص سماها النطاق الجمركي ، وأوكل لإدارة الجمارك والأعوان المكلفين بتطبيق التشريع الجمركي مهاما استثنائية تتعلق بالرقابة الخاصة على هذه المنطقة وذلك موجب أحكام المادة 28 من القانون الجمركي (طنجاوي، 2023) .

وفي ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الوطنية والعالمية أيضا تعمل إدارة الجمارك على عصرنة القطاع عبر زيادة الكفاءة التنظيمية والعملية لتعزيز وتطوير الموارد البشرية وكذا تطوير قدرات الموظفين قصد تحسين عملهم لتصبح لديهم القدرة الاستباقية والعمل في إطار إيجابي وبناء للتمكن من تحقيق وإنجاز المهام الملقاة على عاتقها على أكمل وجه.

2.2 مهام إدارة الجمارك الجزائرية

تختلف أوجه النظر حول مهام إدارة الجمارك؛ فهناك من يعتبرها إدارة ضريبية وهناك من يعطيها صفة اقتصادية كونها تؤدي دورا اقتصاديا أكثر منه جبائيا، في حين أن هناك من يعترف بأنها تؤدي الدورين معا.

- **بالنسبة للدور الحمائي** فيتعلق بحماية المنتوج الوطني في مواجهة المنتوج الأجنبي تشجيعا للمؤسسة الوطنية،
- **أما الدور التمويلي** فمن خلال تحصيل مختلف الرسوم والضرائب لمصلحة الخزينة العمومية بفعل دخول أو خروج البضائع من وإلى البلاد، وهذا في إطار تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية في إطار التشريع الجمركي.

حسب المادة رقم 3 من قانون الجمارك الجزائري فإن مهمة إدارة الجمارك تتمثل على الخصوص فيما يأتي (المرسوم التنفيذي للجمارك):

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين.
- تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.
- مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية.
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية.

- ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها.
- السهر، طبقا للتشريع والتنظيم الساريين المفعول، على حماية الحيوان والنبات، المحافظة على المحيط.
- مكافحة التهريب، ومكافحة الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين.
- القيام بالتنسيق مع مختلف المصالح المختصة بمكافحة تبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود.

كما تكلف نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى إدارة الجمارك بمهام تطبيق الأحكام المتعلقة بالرقابة على مستوى الحدود، خصوصا تلك المسيرة لقطاعات التجارة والمالية والدفاع الوطني والفلاحة والصناعة والصحة والنقل والسياحة والإعلام والثقافة.

وعليه يمكن أن نميز بين المهام الأساسية لإدارة الجمارك الجزائرية على النحو التالي: (ادارة الجمارك)

❖ **المهام الاقتصادية للجمارك:** نلخص أهم المهام الاقتصادية للجمارك على النحو التالي:

- تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية؛
- تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة و الغش و البحث عنها و قمعها؛
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية و الأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض؛ خاصة الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛
- المشاركة في وضع و تنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني و تشجيعه ؛
- مساعدة الشركات الاقتصادية و مرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك و التسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي؛
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية و التي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية و الداخلية للبلاد (مهمة المساعدة في اتخاذ القرارات)
- تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني و حمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة.

❖ **المهام الجبائية للجمارك:** نلخص أهم المهام الجبائية للجمارك في ما يلي:

- تحصيل الحقوق والرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها؛
- تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة (إتاوات تقديم الخدمات وإتاوات استخدام نظام الإعلام الآلي و التسيير الآلي للمعطيات SIGAD)؛
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسير لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات؛
- مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع و نوعها و قيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق والرسوم؛
- تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة)؛

❖ **المهام الحمائية للجمارك:** يمكن تلخيص مهام الحماية كما يلي:

- مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (الاتجار بالمخدرات، مكافحة التهريب، تبييض الأموال...).

- الحفاظ على الأمن والنظام العموميين وكذلك الحفاظ على الآداب.
- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية و المنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة.
- حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض.
- الحرص على حماية الإرث الطبيعي والتاريخي والفني والثقافي والآثار.
- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية وعلامات الصنع والعلامات التجارية ضد التقليد وكذا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

❖ **مهمة المساعدة في اتخاذ القرار**

تعمل الإدارة الجمركية على إعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية من أجل تسهيل اتخاذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، كما تقوم بطلب من السلطات العمومية بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية والتنبؤات لتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية في إطار التحضير للقوانين المالية أو حول أثر تطبيق إجراء معين أو قرار معين.

3.2 وسائل تحقيق الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك الجزائرية

عرف التشريع والتنظيم الجمركيين والأداء الوظيفي لإدارة الجمارك تحولات كبيرة تفرض ضرورة التكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد والمتعاملين الاقتصاديين. لهذا الغرض تستعمل إدارة الجمارك الوسائل التالية (شفرور 2006) :

❖ **الوسائل القانونية**

إن أي عمل جمركي لا بد أن يكون مبنيا على سند قانوني يحدد المهام والمجال وغيرها، ويتمثل في:

- **قانون الجمارك:** الذي يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي.
- **قانون المالية:** يصدر مرة كل بداية سنة وعلى إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء فيه،
- **القانون الدولي:** هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي يجب أن تعرفها إدارة الجمارك، حيث تتولى العديد من المنظمات الدولية ما يلي:
  - تطوير وإدارة الاتفاقيات الدولية بشأن تيسير التجارة.
  - إعداد المعايير والتوصيات والمبادئ التوجيهية والأدوات الأخرى ذات الصلة.
  - تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات ذات الصلة للاقتصاديات النامية والانتقالية.

❖ **الوسائل المادية:** إن مدى فعالية إدارة الجمارك تخضع بالضرورة للوسائل المادية المتاحة والتي تضم مختلف الوسائل والتجهيزات بما في ذلك نظام المعلومات؛ وذلك حتى تتمكن إدارة الجمارك من تغطية اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد على امتداد الشريط الحدودي والمسالك الوعرة التي تتطلب مروحيات وطائرات وعتاد ووسائل النقل والاتصال وأجهزة الإعلام الآلي وغيرها.

❖ **الوسائل البشرية:** يعمل قطاع الجمارك على توسيع قاعدته البشرية تماشيا مع تطور المهام والأدوار التي فرضت أيضا إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم. نلخص هذه الوسائل في الشكل أدناه:

الشكل رقم (1): الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

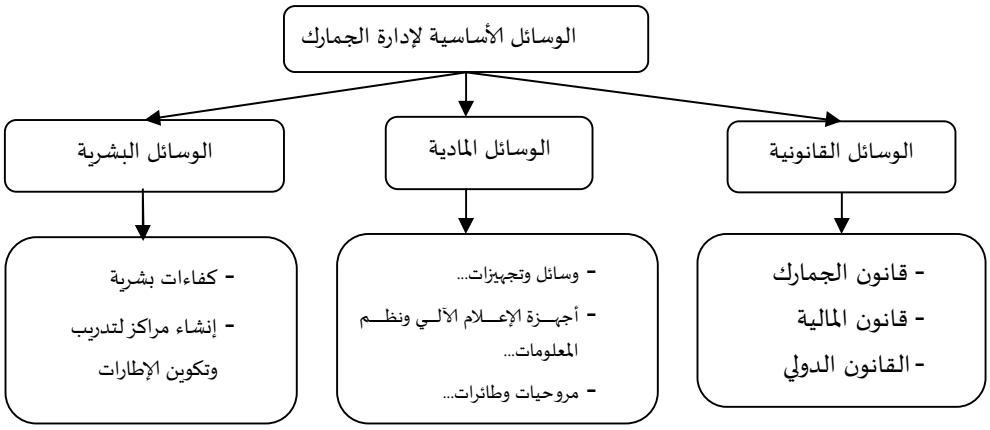

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. الدور الاقتصادي لإدارة الجمارك والتنويع الاقتصادي

العديد من الدول النفطية قد تأخرت في العمل على تنويع مصادر دخلها من خلال تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية والصناعية وخلق قاعدة إنتاجية تسمح بتنويع مصادر لدخل وإحلال الواردات والتصدير.

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الأساسي في الاقتصاد الريعي، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص أكثر إنتاجية لليد العاملة الوطنية وهو ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل بالإضافة إلى قدرة التنويع الاقتصادي على:

- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، ...) في الدخل.
- بناء قاعدة واسعة من المنتجات المحلية تسمح بترقية الصادرات وإحلال الواردات فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي.
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز التكامل فيما بينها.
- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص.
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وتشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما تحتاجه من تمويل.

2.3 متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تم ترسيخ الاهتمام بالتنويع الاقتصادي لأول مرة دستوريا سنة 2016 بعد الأزمة النفطية 2014 على الرغم من أن الخطاب السياسي الداعي للتنويع يمتد لعقود من الزمن وعليه فقد تم تحديد جملة من المتطلبات نلخص أهمها في:

- ضرورة تغيير نموذج النمو نحو نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص بدل قطاع النفط.
- تحسين بيئة الأعمال وتكوين المهارات وتدريب اليد العاملة، تبادل الخبرات.
- إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.

ضمن نفس السياق فإن هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل تذبذب وانهيار أسعار النفط. من بين أهم تلك الإجراءات نذكر:

- تحرير التجارة الخارجية.

- إصلاح النظام الجبائي.
- الحوافز الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.
- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

تجدر الإشارة ضمن نفس السياق إلى أن من بين أهم المآخذ على التنويع الاقتصادي في الجزائر هو ضعف الادخار المحلي وارتفاع حجم تحويل الفوائض المالية للخارج (مجلخ وبشيشي، 2022) .

3.2 شروط نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانات وعوامل كثيرة تمكنها من تحقيق التنويع الاقتصادي كالإمكانات الطبيعية والإمكانات السياحية والإمكانات البشرية التي تعمل الدولة على الاستثمار فيها وتكوينها لاستغلال الكفاءات العلمية والمهنية، كذلك البنية التحتية مثل محطات توليد الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المطارات، الموانيء، السكك الحديدية وغيرها بيد أن هذه الإمكانات تحتاج إلى تفعيل وتطوير وتكييفها مع المستجدات الاقتصادية والتقنية المتسارعة كتوفير بنية تحتية حديثة وإصلاح النظام المصرفي والاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع الابتكار والإبداع.

4. تيسير التجارة لتحقيق الدور الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة ووسائل النقل في زيادة تشابك العلاقات والتفاعلات الدولية حيث ظهرت الحاجة إلى توسع الأسواق وتحريرها في إطار سوق عالمية واحدة.

1.3 الفوائد الاقتصادية لتيسير التجارة

أصبح تيسير التجارة عاملا هاما للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للدول، ويعزى ذلك إلى أثره على القدرة التنافسية والاندماج في الأسواق وإلى أهميته المتنامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اكتسب أهمية متزايدة في خطط السياسة الدولية، حيث أصبح جزءا من برامج المساعدة الفنية الدولية واسعة النطاق للاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية. ولقد حققت الدول تقدما ملحوظا في مجال خفض الرسوم الجمركية وأصبحت التجارة أكثر عالمية ضف إلى ذلك أثر التقدم التكنولوجي على تطوير الأساليب اللوجستية ونشوء الأعمال الالكترونية. هذه التطورات وغيرها ساهمت في تنامي الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية، لذلك أضحى من المهم أكثر مما مضى تحقيق تيسير التجارة عن طريق الكفاءة الإدارية وخفض التكاليف واختصار وقت وصول السلع إلى الأسواق وزيادة القدرة على التنبؤ بما سيحدث في التجارة العالمية.

ويتمثل تيسير التجارة في عملية إصلاح تشمل أنواعا مختلفة من التدخلات والأنشطة التي نلخصها على النحو التالي:

- الإصلاحات التشريعية الهادفة لتحقيق إطار قانوني يتصف بالوضوح والدقة والشفافية،
- التطوير المؤسسي والمشاورات مع القطاع الخاص والتعاون بين الوكالات،
- إنشاء البنيات الأساسية للمعالجة الالكترونية لمستندات التجارة وتبادل البيانات بما يشمل نظم تكنولوجيا المعلومات وتحديثها.
- بناء القدرات للمديرين والموظفين المسؤولين عن التنفيذ،

وتجدر الإشارة أن لكل دولة من الدول النامية أولوياتها الوطنية الخاصة كما أنها تعمل ضمن بيئات قانونية وإدارية مختلفة، وتملي هذه الظروف على الدول أن تحدد تدابير تيسير التجارة التي تنوي تنفيذها ونطاق كل منها والترتيب المتبع عند تنفيذها، وتشكل هذه الأجندة جزءا من العملية السياسية التي تبدأ بتقييم أولي شامل للاحتياجات يتبعه عملية تحليل لخيارات وحلول التنفيذ، ويؤدي إلى تخطيط ومراقبة وتقييم عملية التنفيذ الفعلي لبرنامج الإصلاح والتحديث.

2.4 مبادئ إستراتيجية تيسير التجارة

تعتبر اتفاقية كيوتو المعدلة هي الاتفاقية الجمركية لتيسير التجارة عن طريق توحيد الإجراءات والممارسات الجمركية وتبسيطها، تمت مراجعة اتفاقية تيسير التجارة – اتفاقية كيوتو 1973- تماشيا مع التطور الهائل للمبادلات التجارية والنقل وكذلك التقنيات الإدارية الحديثة مقارنة مع المحيط الذي كان سائدا في تلك الفترة حيث لم تساهم بشكل كبير في تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية في العالم (زايد، 2011). حيث يتعهد كل طرف متعاقد بالسعي لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية والتقيد بالإجراءات الأساسية والإجراءات الانتقالية وغيرها، وأن ليس هناك ما يمنع أي طرف متعاقد من أن يمنح تسهيلات أكثر ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية. كما لا يجب أن تحول أحكام هذه الاتفاقية دون تطبيق التشريع الوطني فيما يتعلق بأحكام المنع أو القيود المفروضة على البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية.

لقد دخلت اتفاقية كيوتو المعدلة -الاتفاقية الجمركية الرئيسة لتيسير التجارة - حيز التنفيذ في 3 فيفري 2006م. وجاء التعديل خصوصا لتنص الإتفاقية على أن تكون الأسس الرئيسية لذلك التبسيط والتنسيق،ملزمة للأطراف المتعاقدة بالاتفاقية المعدلة، كما جاءت لأجل تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بين أهمها ما يلي: (المرسوم التنفيذي للجمارك):

- القضاء على الاختلاف بين الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة الذي من شأنه عرقلة التجارة الدولية والتبادلات الدولية الأخرى،
- الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية والجمارك لتسهيل وتبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية،
- تمكين الجمارك من الاستجابة للتغييرات الرئيسية الحاصلة والوسائل والطرق الفنية التجارية والإدارية،

و يتعين على البلدان الراغبة في أن تكون طرفا متعاقدا في الاتفاقية، الموافقة على نص الا تفاقية وملحقها العام الذين يعدان ملزمين، ويلزم الملحق العام للاتفاقية الأطراف المتعاقدة بالالتزام بالشفافية والاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات واستخدام إدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة.

نوضح المبادىء الأساسية لتيسير التجارة على النحو التالي (قانون الجمارك) :

- **الشفافية** : داخل الحكومة تعزز الانفتاح ومساءلة الحكومات والإدارات عن الأفعال. وهي تستلزم الإفصاح عن المعلومات على نحو يمكن الجمهور من الإطلاع عليها بيسر واستخدامها. وقد تتضمن هذه المعلومات القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة والميزانيات والقرارات المتعلقة بالمشتريات. كما ينبغي نشر المعلومات القانونية قبل تاريخ بداية سريانها للسماح للأطراف المعنية بالإحاطة بها وإجراء التغييرات الضرورية وفقالها. علاوة على ذلك، يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور للمشاركة في العملية التشريعية بآرائهم ووجهات نظرهم في القوانين المقترحة قبل نفاذها.
- **التبسيط**: يقصد به إزالة كل العناصر غير الضرورية والازدواجية في عمليات وإجراءات التجارة. وينبغي أن يتم ذلك بناء على الوضع القائم . حيث ينشأ الفساد عادة في ظل استخدام الممارسات المتقادمة وغير الكفؤة، وعندما يواجه العملاء أوضاعا تدفعهم إلى محاولة تفادي الإجراءات البطيئة من خلال عرض الرشاوى والإكراميات لتيسير معاملاتهم.

لذلك يتوجب على إدارات الجمارك إصلاح وتحديث أنظمتها وإجراءاتها بغية القضاء على أي مزايا يتصور المتعامل أنه سيحققها بالتحايل على المتطلبات الرسمية؛ حيث يجب أن تتصف مبادرات الإصلاح والتحديث بالشمول والتركيز على جميع أوجه عمليات وأداء الجمارك. وفي هذا الصدد، توفر اتفاقية كيوتو المعدلة إطارا مرجعيا مفيدا للمبادرات من هذا النوع.

- **الملائمة**: يقصد بها جعل الإجراءات والعمليات والمستندات الوطنية متسقة مع المعايير والممارسات الدولية وهذا يكون إما كجزء من عملية اندماج إقليمية أو نتيجة لقرارات القائمين على الأعمال.
- **توحيد المعايير**: هي عمليات استحداث أنساق للممارسات والإجراءات والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف.

3.4 مصادقة الجزائر على اتفاقية كيوتو المعدلة

بالنسبة للجزائر فقد صادقت على النص الأول لاتفاقية كيوتو في ماي 1973 حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1974. تناقش هذه الاتفاقية تنسيق العمليات الجمركية بغض النظر عن التصنيف والتقييم. حيث اعتمدت منظمة الجمارك العالمية النسخة المعدلة من هذه الاتفاقية في جوان 1999 التي تعكس الطلب الحالي والمتوقع في التجارة العالمية.

من بين أهم التسهيلات الجمركية التي تبنتها إدارة الجمارك نذكر **"رخصة الجمركة"** وهي وثيقة تمنح بموجب مقرر من المدير العام للجمارك، حيث تسمح لطالبها (المستورد أو المصدر) بالولوج إلى نظام الإعلام الآلي لإدارة للجمارك من أجل اكتتاب تصريحاته الجمركية، بنفسه. تخضع هذه الرخصة لأحكام المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 10- 288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، تطبيقا للمادة 78 من قانون الجمارك المتعلقة بالأشخاص المؤهلين للتصريح المفصل للبضائع. ويمكن لمالك البضائع توكيل مستخدميه حسب نفس الشروط المنصوص عليها في المادتين 12و 13 من ذات المرسوم التنفيذي. تكمن الغاية من هذه الرخصة في السماح للمتعاملين الاقتصاديين من التحكم في عملياتهم التجارية الخارجية، ربحا للوقت وتخفيضا للتكاليف المرتبطة بمعالجة عملياتهم التجارية.

4.4 الآليات الجبائية والأنظمة الجمركية الاقتصادية

في ظل التوجهات الجديدة والانفتاح على التجارة الخارجية بات من الضروري استحداث أساليب وقواعد تنظم وتسهل حركة التعامل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين؛ بالإضافة إلى إيجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتماشى مع التطور الاقتصادي وتستطيع تطوير وحماية الاقتصاد الوطني.

- **مدى توافق الآليات الجبائية مع تطور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر**

فرضت الأوضاع التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري منذ بدايات التحول نحو اقتصاد السوق على المشرع وأصحاب القرار فرض آليات جبائية تتلاءم مع طبيعة التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الوطنية. نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور تكيف الآليات الجبائية مع أهم مراحل تطور الاقتصاد الوطني

المرحلة		الآليات الجبائية	
قبل الانفتاح: تكييف الرسوم الجمركية مع ما وفي المخططات الاقتصادية	1968-1963	صدور أول تعريفة جمركية للجزائر المستقلة. (الأمر 63-414 بتاريخ 1963/10/28)	طبيعة المنتجات مصدر المنتجات
	1973-1968	صدور الأمر 68-35 المؤرخ في 1968/02/02 المعدل للأمر 63-414 بتاريخ 1963/10/28	إلغاء النسب الخاصة بالبضائع ذات المنشأ الفرنسي ودمجها مع بلدان المجموعة الاقتصادية الأوربية
	1986-1973	صدور الأمر 72-68 المؤرخ في 1972/10/25 المتضمن	– التحول إلى معيار المعاملة بالمثل.

	اعتماد التوجه الحمائي	قانون المالية 1973 ضمن السياق العام للمرحلة والمتعلق بسياسة التأميم	- الأفضلية التجارية. - إعفاء المؤسسات الوطنية الاستراتيجية.
	1986-1991	تقلص حجم الإيراد المرتبطة بالجباية البترولية بسبب الأزمة الاقتصادية	اعتماد رسوم جمركية ذات أبعاد مالية
تكييف الرسوم الجمركية مع ما وفق البرامج الاقتصادية الإنفتاح الاقتصادي	1991-1996 مختلف التعديلات في هذه المرحلة كانت استنادا إلى متطلبات الانفتاح	- صدور المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية بعدما كان حكرا على الدولة، - صدور القانون 09/91 المؤرخ في 1991/04/27 المؤرخ في 1983/06/14 المتضمن الموافقة على الاتفاقية الدولية لتعيين وترميز البضائع،	إدخال الضريبة على القيمة المضافة،
	2001_2018	- صدور القانون 12/01 المؤرخ في 2001/07/19 المتعلق بالتعريفة الجمركية الجديدة، - بصدور القرار رقم 88/DGD/ SP/D0400/16 المؤرخ في 2016/05/17 المتضمن الهيكل الجديد الخاص بالتعريفة الجمركية تم إعادة تشكيل المواد لغرض التحديد الدقيق للموارد الجمركية بإعداد إحصائيات واضحة عن حاجيات وموارد الاقتصاد من المنتجات والمواد المختلفة.	تغيير النسب المعتمدة في الرسوم الجمركية، الانتقال من 6126 وضعية ذات 8أرقام إلى 15947 وضعية ذات 10 أرقام.

المصدر: من إعداد الباحثة

❖ **الأنظمة الجمركية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**

تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع وتحويلها واستعمالها وتنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا من الحقوق والرسوم الأخرى ومن إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها تنقسم هذه الأنظمة إلى أربعة (04) أقسام هي التنقل؛ التخزين؛ الاستعمال والتحويل(المرسوم التنفيذي للجمارك).

وتعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية كالتصدير وتقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي والاقتصادي.

أ. **على الصعيد المالي**: تتمثل في توقيف الحقوق والرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها؛

ب. **على الصعيد الاقتصادي**: وتتلخص في:

- تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تعزيز بعض النشاطات الصناعية لا سيما تلك المتعلقة بالتصدير؛

يلخص الشكل التالي تصور الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

الشكل رقم (2):الأنظمة الجمركية الجزائرية

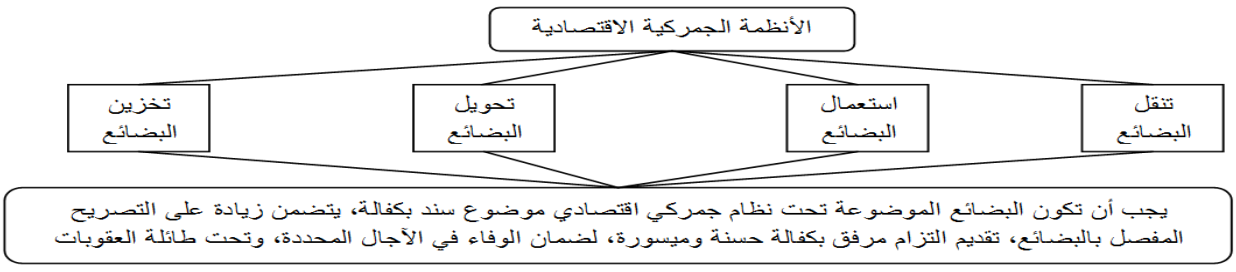

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد ساهمت الأنظمة الاقتصادية الجمركية في رفع حجم العمليات التجارية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور استيراد وتصدير بعض أهم السلع خلال الفترة 2016-2018

البيان	2016		2017		2018	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
الأغذية والمشروبات	779 757,2	36 118,0	842 133,1	38 984,6	867 284,3	44 116,5
التموين الصناعي غير مذكورة في مكان آخر	1 734 306,9	156 436,4	1 692 355,7	165 511,9	1 879 997,5	286 722,0
المازوت وزيوت التشحيم	176 521,7	3 080 035,2	221 034,0	3 714 143,9	125 733,1	4 548 111,3
آلات ومواد التجهيز الأخرى	1 304 621,4	1 444,4	1 274 017,7	1 319,9	1 261 556,8	2 589,6
عتاد النقل وقطع الغيار	597 887,9	177,1	570 136,8	2 338,7	780 454,5	1191,3
مواد استهلاكية غير مذكورة في مكان آخر	556 408,7	3 417,5	506 327,7	5 994,9	485 826,4	6 547,9
مواد غير مذكورة في مكان آخر	5 273,2	87,8	5 292,7	2,7	2 380,4	0,0

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات)

تشمل القائمة أهم السلع التي تسمح بتحقيق إحلال للواردات وتنويع الصادرات ومصادر التمويل وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي، زتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد سبقت مرحلة إنتشار وباء كورونا التي كان لها الأثر المباشر على نمط تسيير المجتمعات عموما وعلى اقتصادياتها خصوصا، وأن مكافحة انتشار فيروس 19 وضعت العالم في أزمة اقتصادية عالمية منقطعة النظير لأسباب كثيرة أهمها التدابير المقيدة لحركة الأفراد لاسيما على المستوى الدولي وإجراءات الحجر الصحي. هذه التدابير التي أضرت بالكثير من النشاطات منها السياحة والإطعام ونقل المسافرين، فضلا عن تضرر القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة.

وعلى غرار باقي الدول واجهت الجزائر خلال 2021 موجة ثالثة لجائحة كوفيد 19 وضعت المنظومه الصحيه الوطنيه تحت ضغط شديد متزايد أدى إلى مزيد من الضغوطات على ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية ورغم هذه الوضعية الصعبة فإن الحكومة التزمت باتخاذ كل التدابير الملائمه التي تسمح بتدارك الوضع الصحي والتكفل بآثاره الاجتماعية والاقتصادية ومتمسكة بمواصلة إجراءات الدعم الاجتماعي وتدعيم النشاط الاقتصادي.

ولقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018- 2021 تراجعا في مجالات كثيرة كان لها الأثر المباشر على مستوى معدلات النمو الاقتصادي والذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3) : تطور معدل النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-2021

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل نمو الناتج المحلي لإجمالي	%1,2	%0,8	%6,1-	%2,4

المصدر: (شبان و مقعاش، 2022)

وضمن نفس السياق نورد الجدول التالي التي يوضح تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19:

الجدول رقم (4): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19

البيان	2019	2020	نسبة التراجع
الصادرات	35.82 مليار دولار	23.8 مليار دولار	% 33.5
الواردات	41.93 مليار دولار	34.4 مليار دولار	%18
الميزان التجاري%	-6.71	-10.6	-
معدل التغطية%	85	69.19	-
معدل الانفتاح التجاري%	52	45	-

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات).

5. تحديات الدور الاقتصادي للجمارك الجزائرية

في ظل التحولات التي يشهدها العالم وعلى ضوء الإصلاحات الاقتصادية ظهرت مهام جديدة للجمارك حيث امتدت لمكافحة التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود والاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس الأمن والنظام العموميين، كما تضطلع بمكافحة المساس بالملكية الفكرية والقرصنة والمحافظة على المحيط وحماية التراث الثقافي.

وأمام هذه المهام وغيرها لابد للأنظمة الجمركية أن تساهم وتؤثر بصورة إيجابية في دفع التنافسية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال ترقية المبادلات والاستثمارات الدولية في محيط تجاري أكثر أمنا.

1.5 ضرورة تطوير الأنظمة الاقتصادية الجمركية

يرتكز الإصلاح الجمركي في الجزائر على تطوير الإدارة الجمركية وتيسير إجراءات الجمركة ويهدف إلى تنفيذ السياسة التجارية الحكومية والمحافظة على المصدر الأول للموارد المالية للدولة. وقد تجلت أهم محاور برنامج الإصلاح وتطوير العمل الجمركي في الجزائر حول مسائل أساسية تضمنها المخطط الاستراتيجي (2016-2019) على النحو التالي (غمشي والعربي 2020):

- تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وإحكام الرقابة.
- مسايرة التحولات التي تشهدها النظم التعريفية في العالم.
- عصرنة الإدارة الجمركية باستعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الرقابة والإجراءات الجمركية.
- اعتماد مفهوم الشبكة كمفهوم إجرائي في مجال التنسيق والتعاون مع الإدارات والهيئات والمؤسسات الأخرى.

2.5 تعزيز وتمكين جهاز الجمارك

تعمل السلطات الجزائرية على تعزيز جهاز الجمارك بالوسائل اللازمة لتمكينه من ممارسة الأدوار والمهام والتحديات الموكلة إليه لحماية الاقتصاد الوطني من جهة ومن جهة أخرى التكيف ومواكبة التغيرات التي تعرفها الساحة الدولية. ونضيف على ما ذكر أن من أهم مهام وتحديات إدارة الجمارك نذكر (خميسي وكيبش، 2017):

- محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تجد في التهريب الجمركي مصدرا من مصادر التمويل.
- توفير مناخ الأعمال الملائم خاصة في ظل توفر شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- التصدي للتهديدات التي تمس بالسيادة الوطنية الناتجة عن فتح المجال للمبادلات التجارية المتساوية بين الدول على المستوى العالمي في إطار المنافسة الحرة والتي تنادي بها القوى الاقتصادية العظمى الحالية.
- مكافحة الغش الجمركي والآثار السلبية له على الاقتصاد الوطني والخزينة في إطار التنسيق الدولي.

3.5 رقمنة إدارة الجمارك

وتعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق مهام الإدارة الجمركية وهي تدعم بذلك عملية جمركة كل البضائع انطلاقا من تلقي الطلبات وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد والتصدير والعبور وتسديد الرسوم والضرائب المستحقة وغيرها من العمليات ذات الصلة (بو راوي وميلودي، 2017).

تتم رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية من خلال بعث نظام معلوماتي يسمح بتسهيل عمليات الجمركة وتعميم معلومات التجارة الخارجية وإضفاء الشفافية وتطوير سبل مكافحة الغش والتهريب وخدمة الاقتصاد الوطني.

إن الغرض من الرقمنة هو تمكين الأتمتة وزيادة جودة البيانات وجمع كل تلك البيانات وهيكلها حتى نتمكن من تطبيق التكنولوجيا المتقدمة، مثل البرامج الأفضل والأكثر ذكاء. وهي قد تدعم مختلف مراحل عملية التخليص بدءا من تلقي الطلبات وقبول ومعالجة إقرارات الشحنات والسلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى تخليص

البضائع من الرقابة الجمركية، أو جزء منها فقط. حيث تتيح أتمتة الجمارك إمكانات جديدة للإدارات مثل المعالجة السابقة على وصول السلع والإفراج الآلي والضمانات. ويمكنها أن تيسر استخدام إدارة المخاطر، والانتقائية المستندة إلى المخاطر، وجمع البيانات لإعداد إحصاءات التجارة الخارجية. لأجل ذلك تبنت الجمارك الجزائرية بالتعاون مع كوريا الجنوبية استراتيجية لإدماج أحدث جيل لنظم معلومات الجمارك يتلاءم ويتكيف مع معايير منظمة الجمارك العالمية واتفاقية كيوتو المعدلة من أجل إعادة صياغة شاملة لنظامها المعلوماتي في محاولة جادة لتجاوز النقائص المسجلة طيلة سنوات العمل بالنظام المعمول به منذ 1995 والمعروف باسم نظام سيغاد (SIGAD) الذي بالرغم من أنه يقدم خدمات عديدة للإدارة الجمركية إلا أنه أصبح لا يستجيب للتطورات المتلاحقة بما في ذلك نوع الكنولوجيا المستخدمة.

4.5 الرقابة الجمركية الذكية: تعمل إدارة الجمارك الجزائرية على تطوير الاستعلام الجمركي وتحليل المخاطر من خلال:

- وضع ميثاق الرقابات الجمركية التي تحدد واجبات وحقوق الهيئات المراقبة لضمان أكثر شفافية، ثم تأطير الرقابة اللاحقة.
- التصميم الجيد لاتفاقيات التعاون الإداري المتبادل واستعمالها الفاعل.
- تنويع الاتفاقيات مع الهيئات التي تعطي معلومات مفيدة لتنصيب قواعد المعلومات.
- تعزيز التعاون الداخلي بين مصالح الجمارك وكذا بينها وبين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بتأطير التجارة الخارجية والمسائل الامنية.
- إعادة مراجعة نظام بطاقية الغشاشين، ومراقبة وسائل الدفع على مستوى الحدود المنصوص عليه بناء على طلب الهيئات الدولية المكلفة بالمسائل المتعلقة بتبييض الأموال والجريمة الإلكترونية.

6. الخاتمة:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يشهد خلال مراحل تطوره العديد من التحديات والمعوقات التي تشكل حجر عثرة أمام تحقيق هدف التنمية والخروج من التبعية النفطية، ومن أجل تدارك الهشاشة الهيكلية للنموذج الاقتصادي الجزائري الناتج عن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات فإن الحكومات المتعاقبة عملت على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصاد لاسيما الصادرات خارج المحروقات، وسعيا منها لتعظيم منافع الانفتاح التجاري والولوج إلى الأسواق الدولية والاندماج في النظام التجاري العالمي؛ سارعت الجزائر في اتخاذ الكثير من التدابير والإصلاحات التجارية وسن التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية تمحورت حول إجراءات تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، هذه التدابير والإجراءات وغيرها كان لها الأثر المباشر على إدارة الجمارك التي جعلت من الإصلاحات الجمركية أداة لتحقيق التيسير التجاري وتسريع حركة التجارة الخارجية ومنع التجارة غير المشروعة وذلك تطبيقا للسياسات التجارية الحكومية وحماية الاقتصاد الوطني واستجابة لمجتمع الأعمال (مصدرين مستوردين) ومتطلبات الهيآت والمعايير الدولية وهو ما جعلها أيضا تعمل جاهدة وتساهم بشكل فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وفي الختام نؤكد على أن إدارة الجمارك تساهم بفعالية في ترقية الاقتصاد الوطني من خلال تقديم كافة التسهيلات الجمركية لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين في مجال الانتاج والاستثمار المنتج الخالق للثروة، كما أنها تحرص على حماية حقوق الخزينة العمومية ومكافحة التهريب بشتى أشكاله ومحاربة كل ما من شأنه المساس بصحة وسلامة المواطن أو زعزعة أمن واستقرار البلاد.

1.6. النتائج: نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها في ما يلي:

- في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية الوطنية والعالمية فإن المهام الاقتصادية للجمارك هي امتداد للمهام الجبائية التقليدية؛
- إن إدارة الجمارك من خلال استراتيجيتها الشاملة تسعى لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والأمنية؛
- تعمل السلطات الجزائرية على تعزيز جهاز الجمارك بالوسائل اللازمة لتمكينه من التكيف ومواكبة التغيرات التي تعرفها الساحة الوطنية والدولية وكذلك ممارسة الأدوار والمهام والتحديات المتزايدة لحماية الاقتصاد الوطني؛
- إن إصلاح الجمارك يهدف في شقه الاقتصادي إلى إزالة العوائق غير الجمركية المختلفة التي تعترض تسهيل حركة التبادل التجاري؛
- إن تنمية النشاطات التجارية وأنشطة التصدير تعتمد بجانب كبير منها على مدى فعالية وتطور النظام الجمركي.

2.6 التوصيات: بناءا على المعطيات السابقة وعلى النتائج التي توصلنا إليها يمكننا التأكيد على أن إدارة الجمارك الجزائرية هي في مواجهة تحديات مستقبلية وتحولات استراتيجية تفرض رقمنة القطاع والاعتماد على التخطيط الاستباقي، وهو ما ساهم في صياغة توصيات هذه الدراسة على النحو التالي:

- ضرورة الاهتمام أكثر بتكوين وتدريب العنصر البشري قبل وأثناء تأدية المهام.
- تعزيز التعاون والشراكة وتوسيعها للاستفادة من الخبرات.
- إنشاء شبكات اتصال فعالة مع المجتمع المدني لتعميم التحسيس والتوعية وتعزيز دوره في ظل الديمقراطية التشاركية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

7. قائمة المراجع:

1. عبد الكريم خميسي، وعبد الكريم كيبش. (2017). دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة- دراسة حالة الجزائر-. مجلة الباحث الاجتماعي ، 13 (1)، الصفحات 360-345.
2. شول بن شهرة، وبلقاسم ثلب. (2017). الابعاد الاقتصادية للتشريع الجمركي في الجزائر. مجل الحقوق والعلوم الانسانية، 10 (2)، الصفحات 146-159.
3. المديرية العامة للجمارك https://douane.gov.dz/IMG/pdf/cntsid_2017_ar.pdf.
4. ابراهيم شفرور. (2006). مكافحة الغش الجمركي. الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة.
5. مراد زايد. (2011). دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، جامعة الجزائر.
6. الديوان الوطني للاحصائيات. https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327
7. السعيد غمشي، ومهدي العربي. (2020). الاصلاح الجمركي ، مجالاته و ادواته - حالة الجزائر-. مجلة دراسات انسانية واجتماعية ، الصفحات 331-345.
8. سليم مجلخ، ووليد بشيشي. (2022). قياس و تحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر . Revue Algerienne d'eonomie et gestion ، الصفحات 46-60.
9. عيسى بوراوي، وعمار ميلودي. (2017). التحول الجمركي الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية - دراسة حالة الجزائر -. مجلة الدراسات المالية .
10. قانون الجمارك. https://www.joradp.dz/FTP/JO
11. مبارك بن الطيبي. (جوان، 2018). نظرة حول الانظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري. دفاتر السياسة والقانون ، الصفحات 540-582.
12. مراد طنجاوي. (جانفي، 2023). النطاق الجمركي في التشريع الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، الصفحات جامعة محمد فارس - المدية-.
13. وردة شبان، وسامية مقعاش. (جوان، 2022). انعكاسات جائحة كورونا على اهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر-دراسة اقتصادية تحليلية-. مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال ، 5 (1)، الصفحات 406-585.